

الأستاذة الفقة المكفناصي  
العادل المنقذ بتونس  
الهاتف: 314.363 20  
le 11/02 2025

الحمد لله

الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار: عدد 437

تاريخ القرار: 11 فيفري 2025

## قرار

أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، بتاريخ يوم 11 فيفري 2025 القرار ع437 عدد في مادة التدابير الوقتية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات وذلك بين:

المدعية: شركة " في شخص ممثلها القانوني.

مقرها: تونس

من جهة

المدعى عليها: شركة " في شخص ممثلها القانوني.

مقرها: تونس

من جهة أخرى

## موضوع الدعوى

تعرض شركة " بموجب مطلب التدابير الوقتية المقدم إلى مكتب الضبط بالهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 03 فيفري 2025 أن المشغل " قام بتاريخ 3 جانفي 2025 ببيع شرائح هاتف جوال بالطريق العام بولاية سوسة وبالتحديد بطريق تونس وطريق الشاطئ بحمام سوسة بطريقة مخالفة للتراتب والقواعد المنظمة لترويج وبيع شرائح الهاتف الجوال وإبرام عقود الاشتراك المنصوص عليها بمجلة الاتصالات وبالمشور عدد 03 الصادر بتاريخ 6 نوفمبر 2019 عن وزير تكنولوجيا الاتصالات والاقتصاد الرقمي والمنشور اللاحق له الصادر بتاريخ 24 نوفمبر 2021 وبنود كراسات الشروط الملحقة بالإجازات المسندة للمشغلين وبقرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 03 بتاريخ 06 مارس 2024 المتعلق بحماية حقوق مستعملي خدمات الاتصالات عند الاشتراك بخدمات الهاتف الجوال الموجهة للعموم الذي نص بالنقطة الثانية من الفصل الأول منه ما يلي:

٢  
"يتعين على مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات ومشغلي شبكات الاتصالات الافتراضية اتخاذ التدابير والإجراءات التالية:

2. وضع حد لعمليات البيع العشوائي لشرائح الهاتف الجوال بالشوارع وعلى الأرصفة وفي الساحات وبالسواق العمومية"... يمنح المشغلون أجلا أقصاه غرة جانفي 2025 لتطبيق هذا الإجراء واتخاذ التدابير اللازمة بغاية ملائمة عملية بيع شرائح الهاتف الجوال وفق الصيغة والشروط المقررة بالفقرة الثانية من الفصل الأول من هذا القرار".

دافعة بأن ما أقدمت عليه المدعى عليها من شأنه تكريس منافسة غير شرعية باستقطاب حرفاء جدد على حساب باقي منافسها مشددة على أن التدخل العاجل والناجع للسيد رئيس الهيئة لمنع تفاقم الضرر يبقى الملاذ القانوني المتاح بمقتضى أحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات وانتهت إلى طلب إلزام شركة " في شخص ممثلها القانوني بالإيقاف الفوري للممارسات المتظلم منها إلى حين البت في القضية الأصلية وذلك تفاديا لحصول مزيد من الأضرار التي قد يصعب تداركها.

### مؤيدات الدعوى

حيث قدمت المدعية تأييدا لدعواها:

نسخة مطابقة للأصل من محضر معاينة محرر بواسطة عدل التنفيذ لدى الدائرة القضائية بمحكمة الاستئناف بسوسة الأستاذ بتاريخ 3 جانفي 2025 حسب رقمه عدد 107481 تضمنت معاينة:

- وجود طاولة بجانب طريق تونس حمام سوسة تحمل عبارة Bien Venu وعلما بائع واحد يتبع نيابة Trade Rayen
- وجود طاولة بالمنشية طريق الشاطئ حمام سوسة وعلما بنتان ترتديان قميصين زرقاوين كل واحد منهما يحمل اسم وترجع بالنظر لنيابة agence Trade Rayen

### رد المدعى عليها

وحيث تمسكت المدعى عليها بمقتضى جوابها الوارد على الهيئة بتاريخ 10 فيفري 2025 بأن محضر المعاينة جاع قاصرا عن إثبات وجود أي عملية ترويج لخدمات الاتصالات دافعة بأن ما عاينه عدل التنفيذ عبارة عن منصة تجارية للتعريف بعروضها عن طريق توزيع مطويات إخبارية لا غير شأنها شأن باقي الوسائط الإخبارية المسموعة والمرئية والمعلقات في الفضاء العام ولا تقوم ببيع أي شريحة وانتهت إلى طلب القضاء برفض المطلب.

### الإجراءات

٢  
بعد الاطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع101د لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون ع46د لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون ع101د لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 وبالقانون ع10د لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013 وخاصة الفصلين 63 و73 منها.

وبعد الاطلاع على الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر عدد 53 المؤرخ في 10 جانفي 2014 والأمر عدد 912 المؤرخ في 17 أوت 2017.

وبعد الاطلاع على المنشور عدد 03 بتاريخ 6 نوفمبر 2019 الصادر عن وزير تكنولوجيايات الاتصال بتاريخ 6 نوفمبر 2019 المتعلق بالقواعد المنظمة لبيع شرائح الهاتف الجوال.

وبعد الاطلاع على منشور وزير تكنولوجيايات الاتصال بتاريخ 24 نوفمبر 2021 المتعلق بالقواعد المنظمة للبيع على الخط لشرائح الهاتف الجوال.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 3 الصادر بتاريخ 06 مارس 2024 والمتعلق بحماية حقوق مستعملي خدمات الاتصالات عند الاشتراك بخدمات الهاتف الجوال الموجهة للعموم.

وبعد الاطلاع على مطلب التدابير الوقائية المقدم من طرف شركة " بتاريخ 03 فيفري 2025، والمتضمن طلبها إلزام شركة " في شخص ممثلها القانوني بالإيقاف الفوري للممارسات المتظلم منها إلى حين البت في القضية الأصلية وذلك تفاديا لحصول مزيد من الأضرار التي قد يصعب تداركها.

وبعد الاطلاع على المراسلة الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 6 فيفري 2025 والتي وجه بمقتضاها نسخة من مطلب التدابير الوقائية الى شركة " ، لتمكينها من تقديم ردودها حول القضية المرفوعة ضدها.

وبعد الاطلاع على جواب المشغل " على مطلب التدابير الوقائية والوارد على الهيئة بتاريخ 10 فيفري 2025.

### من حيث الشكل

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله من هذه الناحية.

### من حيث الأصل

حيث يهدف المطلب الراهن إلى إلزام شركة " في شخص ممثلها القانوني بالإيقاف الفوري للممارسات المتظلم منها إلى حين البت في القضية الأصلية وذلك تفاديا لحصول مزيد من الأضرار التي قد يصعب تداركها. وحيث تمثلت الممارسات موضوع التظلم وفقا لادعاء العارضة في خرق المشغل " للتراتبية المتعلقة ببيع شرائح الهاتف الجوال وخاصة لمقتضيات النقطة الثانية من الفصل الأول من قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد

03 بتاريخ 06 مارس 2024 المتعلق بحماية حقوق مستعملي خدمات الاتصالات عند الاشتراك بخدمات الهاتف الجوال الموجهة للعموم والذي فرض على مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات ومشغلي شبكات الاتصالات الافتراضية وضع حد لعمليات البيع العشوائي لسرائح الهاتف الجوال بالشوارع وعلى الأرصفة وفي الساحات وبالأسواق العمومية" في أجل أقصاه غرة جانفي 2025.

وحيث تبين بعد الاطلاع على محضر المعاينة سند المطلب المحرر بواسطة عدل التنفيذ الأستاذ  
بتاريخ 3 جانفي 2025 حسب رقمه عدد 107481 أنه تضمن معاينة وجود طاولة بجانب الطريق العام بحمام  
سوسة وبالتحديد طريق تونس تحمل عبارة Bien Venu بجانبها شخص يتبع نيابة Trade Rayen مع وجود طاولة  
ثانية بالمنشية طريق الشاطئ حمام سوسة وبجانبها بتان ترتديان قميصين كل واحد منهما يحمل اسم وترجع  
بالنظر لنيابة agence Trade Rayen.

وحيث دفعت المدعى عليها بأن محضر المعاينة جاء قاصرا عن إثبات وجود أي عملية ترويج لخدمات الاتصالات  
معتبرة أن ما عينه عدل التنفيذ يتمثل في منصة إخبارية للتعريف بعروضها التجارية تستعملها قصد توزيع  
مطويات إخبارية لا غير شأنها شأن باقي الوسائط الإخبارية المسموعة والمرئية.

وحيث ان مطالب التدابير الوقائية تنبني اساسا على شرطين اثنين أولهما عنصر التأكد في الدعوى و الثاني عدم  
المساس بالأصل .

وحيث وطالما أن محضر المعاينة المدلى به من قبل المدعي لتأييد دعواه لم يتضمن ما يفيد أن المنصات الواقعة  
معاينتها تستعمل من قبل المشغل ' ، لترويج شرائح الهاتف الجوال فضلا عن أن المدعى عليها تمسكت  
بأن هذه المنصات وضعتها لأغراض إخبارية فقد أضحى الموضوع يتطلب أبحاث واستقراءات معمقة للتثبت من  
إقدام المدعى عليها على استعمال هذه المنصات لترويج شرائح الهاتف الجوال من عدمه وهي مسائل تمس بأصل  
النزاع و تخرجه من نطاق التداعي الاستعجالي، الأمر الذي يجعل مطلب الحال والرامي الى طلب إيقاف الممارسات  
المتظلم منها في غير طريقه ومتعين الرفض.

ولهذه الأسباب

وعملا بمقتضيات الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قررنا نحن كمال السعداوي رئيس الهيئة  
الوطنية للاتصالات، رفض المطلب.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات  
كمال السعداوي

